حقوق الإنسان العربي والمتغيرات الدولية *

الطيب البكوش **

0 - 1 - لقد كان مفهوم حقوق الإنسان في الماضي من مشاغل المفكرين والفلاسفة ولا سيما في القرن الثامن عشر وذلك بهدف تحرير الإنسان من ربقة السلطتين الملكيّة والكنيسة .
وقد توسع في القرن العشرين إلى الاجتماعيين والأجناسيين ثم إلى السياسيين والرأي العام المسيّس من مثقفين وحقوقيين وإعلاميين ومناضلين في مختلف مؤسسات المجتمع المدني .
0 - 2 - ولقد أصبحت حقوق الإنسان في السنين الأخيرة من أهم شعارات "الموضة" السياسيّة والفكرية ، إلى حدّ أن المفاهيم والألفاظ المتصلة بها قد انتشر استعمالها بشكل لم يسبق له مثيل من حيث الرقعة الجغرافية ومن حيث التواتر والتوارد في كل خطاب وطنيا ودوليّا .
0 - 3 - في وضع كهذا ليس من السّهل دائما تبيّن الشعار المرفوع استنادا إلى قيم حقوق الإنسان والشعار المرفوع استنادا إلى الانتهازية السياسية بدون الوقوع في إساءة الظن أو في الحكم على النوايا . لذلك يتحتّم في كل عملية تقييم تحديد المفاهيم الأساسية وتطبيقها على الواقع المدروس لتبيّن العلاقة بين الشعار والسلوك الحقيقي في مجال حقوق الإنسان .
0 - 4 - إن مثل هذا التحديد قد أصبح اليوم أشدّ إلحاحا في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة لما لها من انعكاس مباشر على حقوق الإنسان ولا سيما في العالم العربي وذلك لسببين رئيسيين :
أوّلهما أن العالم العربي من المناطق التي ليست مفاهيم حقوق الإنسان فيها بديهية وإنما هي موضوع خلاف وجدل حول جملة من المحاور من أهمها المقابلة الجوهرية بين الخصوصية والعالمية .
ثانيهما أن العالم العربي كان من أهم وأوّل بقاع العالم التي غمرتها أمواج المتغيرات الدولية المتلاطمة وصفعتها انعكاساتها السلبية .
0 - 5 - لذا يكون من اللاّزم طرح جملة من التساؤلات :
- ما الذي يميّز اليوم واقع حقوق الإنسان العربي ؟
- ما هي سمات الوضع الدولي في ضوء المتغيرات الراهنة ؟
- ما أثر المتغيرات الدولية على حقوق الإنسان العربي ؟

1 - واقع حقوق الإنسان العربي

1 - 0 مهما يكن الخلاف حول مفهوم حقوق الإنسان باعتبار تعدد أبعاده التاريخية والفلسفية والاجتماعية والتشريعية والسياسية ، فإنه يوجد شبه إجماع على اعتبار أن هذا المفهوم على حداثته ، قد تطوّر في العصر الحديث كمّا وكيفا على ثلاثة محاور كبرى تمثل مراحل هي في ذات الوقت متعاقبة متداخلة ، يسميّها البعض أجيالا .
1 - 1 - المحور الأول : يهم المرحلة التي تم فيها التركيز أساسا على الحقوق الفردية المستندة

---

* هذا نص محاضرة ألقيت في ندوة الحركة العربية لحقوق الإنسان : "تحديات الواقع وآفاق المستقبل" . وهي ندوة انعقدت بمناسبة الدورة الثانية لعام 1992 للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب (تونس 10 - 13 - 12/1992) .

** الطيب البكوش أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية

إلى الفكر الفرداني التحرري الذي تكرّس منذ القرن التاسع عشر بالخصوص ، أي حق الفرد في الأمن والحرية والمساواة بين البشر . فهذه المرحلة التي تستند فكريا إلى فلاسفة "عصر الأنوار" في القرن الثامن عشر بأوروبا قد أخذت فيها هذه الحقوق الأساسية تجد سبيلها إلى الترجمة السياسية والإنجاز على أرض الواقع شيئا فشيئا . ويمكن اعتبار أهم المنجزات في هذا المضمار صدور "الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان" سنة 1776 (إعلان فيرجينيا) ثم الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في أوج الثورة الفرنسية سنة 1789 .

1 - 1 - 1 - وعندما حدث الصدام الحضاري بين الغرب بقيمه الجديدة والعالم العربي المتخلّف العائش على أمجاد الماضي ، فهم كثير من المصلحين العرب أن الخروج من حالة التخلف والوهن إنما تكون بالأخذ بنفس الأسباب التي حققت تقدم الغرب وتفوّقه.

1 - 1 - 2 - واليوم نلاحظ أن مختلف المجالات التي خاض فيها العرب صراعا قوميا من أجل الإقلاع الحضاري قد كانت النتائج فيها دون الآمال المعقودة إن لم تمن بالفشل الذريع.

فلقد فشلت جميع محاولات الوحدة والتكامل بين القوى والإمكانيات ، بل خطت من جديد بتأشيراتها وعراقيلها حتى في الأماكن التي زالت فيها في وقت ما ، خطوات إلى الوراء ، فقامت بذلك الحواجز في وجه العمالة العربية التي استعيض عنها بعمالة أجنبية في بعض الجهات العربية ممّا حمل العمالة العربية على الهجرة إلى أقطار غربية تتخذ من العربي بالخصوص وقودا لنار العنصرية والتعصب اللذين تغذيهما ضد العرب الدعاية الصهيونية من جهة وتردي الأوضاع العربية وصورة العرب من جهة أخرى.

ونتيجة لذلك فشلت جميع محاولات التحكم في الثروات القومية لتوظيفها لصالح الأمة العربية وخاصة منذ 1973 فبقيت نهبا لأعدائها الذين يتخذ منهم بعض العرب حلفاء لهم ضد البعض الآخر.

وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية العربية رغم الثروات البترولية وخاصة بعد حرب الخليج ففشلت بذلك جميع مساعي تحقيق الأمن القومي الذي لم يتحقق منه حتى الأمن الغذائي إذ يواصل العالم العربي صرف عشرات ملايين الدولارات يوميا لتوفير غذائه .

مثل هذه الأوضاع من الطبيعي أن تؤول إلى فشل التصدي للسرطان الصهيوني ، والعجز عن استرجاع الأرض العربية المغتصبة والدخول في "مفاوضات للسلام" من موقع ضعف فادح بعد كوارث الخليج.

1 - 1 - 3 - إن الصراع الذي يخوضه العربي على الصعيد القومي والدولي لا يمكن أن يؤتي أكله ما لم ينجح في الصراع الذي يخوضه في عقر داره ضد الاستبداد والجهل والتعصب والتخلّف .

فأنظمة الحكم عموما ما زالت تتميز بطبائع الاستبداد رغم تفاوتها في ذلك . فالمواطن رعية وليس مصدرا لشرعية الحكم ، وسائر المؤسسات ، التشريعية والقضائية والإعلامية في خدمة السلطة المركزية وليست سلطا مضادة تحقق باستقلالها التوازن الضروري في المجتمع المدني الديمقراطي . (أنظر في ذلك بالخصوص تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان وتقارير منظمة العفو الدولية).

وإن توفرت في بعض الأقطار العربية تعددية سياسية مجاراة لذوق العصر ، فإنها في أغلب الأحيان صورية فاقدة للمصداقية، وتزيدها بعض الحركات السياسية الرافعة لشعار الدين بلبلة

واضطرابا وتناقضا.
ولعل خير نموذج لهذه التناقضات ، الصراع حول حقوق المرأة التي لم يقتنع كثير من العرب حتى اليوم بأنه لا سبيل إلى الخروج من التخلف بمجتمع عربي نصفه مشلول لأن الاتفاق لم يحصل حول حقوق المرأة وضرورة مساواتها للرجل في الحقوق والواجبات
1 - 2 - أما المحور الثاني من حقوق الإنسان فيهمّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
ويمكن أن نعتبر أن الثورة الصناعية التي عرفها الغرب في القرن التاسع عشر قد كانت منطلقا لقفزة نوعية في تحديد حقوق الإنسان وتوسيعها والدخول بها هذه المرحلة الثانية التي دعمت الأولى ووسعتها باعتبار الحقوق الإقتصادية والاجتماعية حقوقا جماعية من أبرزها الحق في الشغل والتنظيم النقابي وما يحفّ بالحق في الشغل من حقوق أخرى مكملة مثل الصحة والثقافة والراحة وما إليها من حقوق تساهم في دعم كرامة الإنسان وتنمية شخصيته .
وقد ساهمت الثورة السوفياتية سنة 1917 في بلورة مفاهيم هذه المرحلة الجديدة بإصدار "الإعلان السوفياتي لحقوق الشعب العامل المضطهد "سنة 1918 .
ولئن ساهم هذا الإعلان في خلق التوازن بين الحقوق الفردية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فإنه في المقابل قد منح الدولة حق التدخل من منطلق إلزامها بواجب توفير الخدمات الجماعية ، فكان حق الدولة في التدخل عامل انحراف على حساب حق الفرد عموما وعلى حساب الحقوق المدنية والسياسية على وجه الخصوص ، فانخرم بذلك التوازن بين جيلي الحقوق شرقا بينما تمت مراعاة حدّ أدنى من هذا التوازن غربا ، لكن في الحدود الوطنية وعلى حساب البعد العالمي .
1-2-1 - إن العالم العربي ، من بين أهم المناطق في العالم التي عرفت إلى جانب ضعف الحقوق الفردية ، ضعفا كذلك في الحقوق الجماعية ، ويظهر هذا الضعف في عمق التفاوت الاجتماعي في صلب كل بلد عربي وبين البلدان العربية المختلفة .
1-2-2- إذا كانت بعض الأقطار العربية قد عرفت تنظيما نقابيا مستوحى من النظم الإجتماعية في الأقطار المصنعة ، قصد توفير حدّ أدنى من التوازن الاجتماعي ، فإن أقطارا عربية أخرى مازالت تعتبر التنظيم النقابي بدعة فتمنع قيامه منعا باتا ، وهو ما من شأنه أن ينعكس بالسلب بصفة غير مباشرة على الأوضاع النقابية العربية عموما .
ولما كانت الحريات النقابية جزءا لا يتجزأ من الحريات العامة التي تشكو الضعف والتعثر في كامل الوطن العربي فليس غريبا أن نرى الحركات النقابية قلما ترتقي إلى الاستقلالية وكثيرا ما تكون فاقدة للتمثيلية والمصداقية . وهو أمر لا يمكن إلاّ أن ينعكس سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن العربي وذلك بضعف المؤسسات المجتمعية وتدنّي روح المبادرة الجمعياتية التي هي من مقومات المجتمع المدني.
1-2-3- أما في ما يخص التفاوت بين الأقطار العربية فيكفي أن نقارن بين معدل الدخل الفردي في البلدان النفطية وفي البلدان العربية الفقيرة أو ذات الكثافة السكانية لنقتنع بأن العدالة الاجتماعية قوميا قد تكون أبعد منالا منها قطريا .
فمعدل الدخل الفردي يعادل في بعض مناطق الخليج العربي عشرة أضعاف مقابله في الأردن ومائة مرة مقابله في الصومال على سبيل المثال.

1-3- وإن التطور الذي عرفته الحقوق الجماعية في البلدان الصناعية بالخصوص هو الذي مهد السبيل للمرحلة الثالثة التي ارتقت مبدئيا ونظريا على الأقل بحقوق الإنسان إلى المستوى البشري الذي يتجاوز البلدان والأقاليم ليهتم بالإنسان في الكون وحقه في التضامن الإنساني من أجل الحفاظ على الجنس البشري وذلك بدعم السلم والتنمية والعيش في بيئة سليمة.

1-3-1- ويمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948/12/10 عن منظمة الأمم المتحدة خلاصة هذه القيم ، والأرضية التي قامت عليها أهم القرارات والتوصيات والمواثيق الدولية في جميع مجالات حقوق الإنسان ولا سيما بعد دعمه بالنصّين الأساسيين المكملين له وهما :

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1-3-2- ولقد كان ذلك منطلقا لحركات التحرر في العالم إذ أصبحت هذه النصوص مرجعا للشرعية الدولية . ومن المفارقات في هذا الصدد أن الدول التي قامت بدور ريادي في التقدم بحقوق الإنسان في أوطانها وفي السعي إلى نشرها في ربوع العالم هي التي تتحمل المسؤولية الأولى في ضرب هذه الحقوق دوليا عن طريق فرض النظم الاستعمارية والامبريالية في حين أن الكتلة الشيوعية التي كان الغرب يتهمها بخرق حقوق الإنسان في بلدانها هي التي توخّت إلى حدّ ما سياسة خارجية قائمة على مساندة قوى التحرّر والتقدّم على الأقل في العالم الثالث .

وهكذا فإن المجموعة الدولية ، لئن وفقت في بلورة نظام قيم متعلق بحقوق الإنسان ، فإنها قد فشلت في تكريسه على أرض الواقع تكريسا متكاملا : فالأنظمة الغربية تكاد تحصر حقوق الإنسان في الجوانب الفردية والسياسية ، والأنظمة الشيوعية تكاد تحصرها في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبلدان العالم الثالث تكاد تحصرها في التحرّر والتنمية.

هذا الاختلاف الذي تفاقم في ضوء الحرب الباردة ، قد كان له أثره الواضح على حقوق الإنسان عامة والإنسان العربي خاصة في خضم المتغيرات الدولية الراهنة.

2 - سمات الوضع الدولي في ضوء المتغيرات الراهنة

إن ما يشكوه العالم اليوم من أزمات واضطراب إنما يرجع أساسا إلى النظرة المنقوصة لحقوق الإنسان رغم توفر الوعي بتكامل هذه الحقوق . إلا أن الأنانية واعتبار المصالح الذاتية الضيقة وغياب النظرة الإستراتيجية البعيدة هي التي تكمن وراء العجز عن تجسيم هذا التكامل وتكريسه على أرض الواقع الدولي.

2 - 1 - فالأنظمة الشيوعية التي راهنت على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخليا وعلى دعم حركات التحرّر خارجيا تخلت تدريجيا عن مواصلة هذا الرهان لتأزم أوضاعها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتناقض سياستها الخارجية بتأثير الخلاف السوفياتي الصيني بالخصوص ، فضلا عن اتسام علاقاتها فيما بينها ومع بعض بلدان العالم الثالث بسمات امبريالية.

وقد آل استفحال هذه التناقضات الداخلية والخارجية إلى انهيار الأنظمة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي وانحلال عرى حلف فرصوفيا وانفراط عقد القوميات التي قامت عليها المنظومة.

2 - 2 - ولقد توهّم البعض أن انخرام التوازن الدولي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي إنما يمثل انتصارا لايديولوجيا الرأسمالية الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ، إذا قسنا الأوضاع بمقاييس حقوق الإنسان في شمولها وتكاملها ، هل يمكن أن نتخذ مثالا

ومعيارا بلدا يعتبر أغنى وأقوى بلد في العالم فيه ملايين من البشر لا مأوى لهم وعشرات الملايين يشكون الفقر والمهانة وشرائح واسعة من شعبه تشكو العنصرية ؟ فضلا عن أن ارتفاع مستوى العيش فيه نسبيا يرجع أساسا إلى أنه بلد يعيش فوق امكانياته باستغلال غيره وتشكو موازينه اختلالا كبيرا فضلا عن تنكره دوليا لمبادئ حقوق الإنسان الشاملة ولا سيما في العالم الثالث ؟

2-3- ومن نتائج تأزم الأوضاع الدولية واختلال الموازين العالمية مزيد تردي أوضاع العالم الثالث وخاصة بلدان الجنوب الأشد تخلفا أو الأقل نماء كما يقال تلطفا .

والأقطار العربية جميعها تنتمي إلى العالم الثالث بما فيها النفطية الغنية .

ومن مظاهر هذا التردي ، هزال كتلة عدم الانحياز منذ مدة وإن لم يعد للشعار اليوم معنى ، بعد أن فقدت هذه البلدان جميع إمكانيات الاستفادة سياسيا واقتصاديا من تنافس الدول الكبرى .

2 - 4 - ومن المفارقات ، انقلاب بعض المفاهيم رأسا على عقب ، فبعد أن كانت بلدان الجنوب هي التي تطالب بنظام دولي جديد يتجاوز جميع الإمبرياليات ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا ، نرى هذا المطلب المشروع يصبح شعارا يرفعه الغرب ولكن بحصره في بعده السياسي : فظاهره الحفاظ على الاستقرار والسلم في العالم ونشر التعددية السياسية في جميع بلدانه وباطنه الحفاظ على الوضع الدولي القائم على هيمنة الدول المصنعة التي تمثلها مجموعة السبعة وهي التي أصبحت أغنى "نقابة أعراف" بعد أن افتكت صدارة الاهتمام من "نقابة البترول" اثر أفول نجم "الأوبيب" .

وتتمثل هذه الهيمنة اقتصاديا في تحكم الأغنياء في أسعار المواد الأولية وخاصة البترول وعسكريا في منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية حتى تبقى "أسلحة الدمار الشامل" حكرا عليها .

ولقد كان الوطن العربي وخاصة العراق كبش الفداء المختار ليكون عبرة لغيره في هذا المجال . وقد اختير بعد الكبش الثاني وهو ليبيا .

وإن ما يميز هذا النمط من العلاقات الدولية هو المقاطعة الاقتصادية التي تتخذ شكل الحصار مع التهديد العسكري الذي دخل في العراق حيز التنفيذ . لكن الجديد في كل ذلك هو إضفاء صبغة شرعية على العدوان بفرض القرارات عن طريق مجلس الأمن وباسم منظمة الأمم المتحدة التي بعثت لنشر مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق السلم في العالم .

2-5- فالخطاب الدولي الراهن يتجاهل الترابط بين مختلف حقوق الإنسان فيبسّط هذه الحقوق بشكل كاريكاتوري يقتصر على الحقوق السياسية التي يختصرها في التعددية الحزبية . وتلتقي الأنظمة في العالم الثالث وفي بعض الأقطار العربية مع هذا الخطاب في شكلانيته فتعمل على إفراغ التعددية من معناها ، وإن لم تبلغ ما بلغته الزايير مثلا التي أغرقت بأكثر من مائة حزب ، كثير منها بايعاز من السلطة تلهيه عن الفساد والعبث بثروات البلاد ونهبها .

2 - 6- ومن نتائج هذا الوضع استفحال الخلاف حول أبعاد حقوق الإنسان بين بعض بلدان الشمال وبلدان الجنوب .

فبلدان الشمال بتعمدها تغليب البعد السياسي في مفهوم حقوق الإنسان ، تستهدف بلدان الجنوب بما فيها الأقطار العربية ، المفتقرة إلى المؤسسات الديمقراطية والمطالبة بالمساعدات الدولية التي ينزع الغرب أكثر فأكثر إلى جعلها مشروطة بما يسميه احترام حقوق الإنسان وهو

يعني جوانبها السياسية . مثل هذا الخلاف هو الذي كاد يعرقل على سبيل المثال انعقاد الندوة الإقليمية لحقوق الإنسان في القارة الآسياوية التي سبقت انعقاد المؤتمر العالمي في إطار الأمم المتحدة . فبلدان الجنوب عامة تطالب بتركيز حقوق الإنسان على الحق في التنمية لتدارك استفحال انخرام التوازن الدولي في هذا المجال .

2 - 7 - فمن غريب المفارقات أنه في الوقت الذي تنفتح فيه أكثر فأكثر أسواق بلدان العالم الثالث ، اختيارا أو اضطرارا بضغط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، فإن الأسواق العالمية تنغلق في وجهها أكثر فأكثر نتيجة القيود الحمائية التي تفرضها البلدان الرافعة رغم ذلك شعار الاقتصاد الحرّ واقتصاد السوق.

هذه القيود نجدها تمارس بالخصوص في المجالات التي قد يكون للدول النامية فيها قدرة نسبية على المنافسة . ويقدر خبراء الأمم المتحدة خسائر الدول النامية المنجرة عن هذه المفارقات سنويا 500 بليون دولارا . أي عشر مرّات ما تتلقاه من مساعدات من الدول الصناعية .

وإن هذا التناقض لفي تزايد منذ عشر سنوات إلى حدّ أن سبعة في المائة فقط من التجارة العالمية تحترم فيها مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات القمركية والتجارة . وبالإضافة إلى هذا تشتد القيود على تنقل اليد العاملة من الجنوب إلى الشمال.

وهكذا فإن آليات السوق لا تؤول إلا إلى مزيد تعميق الفوارق بين الأغنياء والفقراء وطنيا ودوليا . لكن إذا كان في إمكان الحكومات وطنيا أن تعيد التوزيع وتنظمه بشكل يحدّ من الفوارق (كما تفعل السويد بنسبة ثلاثين في المائة والولايات المتحدة بنصف تلك النسبة على سبيل المثال) فإنه لا وجود دوليا لنظام إعادة توزيع الثروة للحدّ من تفاقم الفوارق . فحتى المساعدات الإنمائية الرسمية لا تكاد تبلغ نصف النسبة التي حدّدت دوليا وهي 0.7 ٪ من الناتج الوطني الإجمالي، ونتيجة لكل ذلك تتفاقم الفوارق بين الشمال والجنوب بشكل خطير جدّا .

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1992 (ص 34) في سياق المقارنة بين البلدان ذات أغنى نسبة 20 ٪ والبلدان ذات أفقر نسبة 20 ٪ من سكان العالم أنه :

"بينما كانت أعلى نسبة 20 ٪ تحصل في عام 1960 على ما يعادل ما كان تحصل عليه أدنى نسبة 20 ٪ ثلاثين مرة ، فإنها أصبحت في عام 1989 تحصل على ما يعادل ستين مرة ما كانت تحصل عليه الأخيرة" .

وإذا كانت الثمانينات قد حققت نسبة نموّ محترمة عالميا فان اختلال التوزيع قد تفاقم دوليا ووطنيا (أنظر نفس المصدر السابق ص 38).

هذا الوضع المجحف يجد من ينظّر له في الشمال ويجد من يردد ذلك التنظير في الجنوب وذلك باعتبار الحق في التنمية مناقضا لمقتضيات النمو لأنه يركز على توزيع ثمار النمو بدل التركيز على مزيد خلق الثروة . وهي نظرة اقتصادية قائمة على مفهوم شكلاني للنموّ من نتائجه أن الوضع الدولي الراهن خال من كل سياسة تهدف إلى توفير الأمن الاجتماعي للبلدان الفقيرة .

وقد يقودنا هذا إلى ضرورة التمييز مستقبلا بين النموّ والتنمية ، فبالإمكان تحقيق نموّ شكلي قد يحصل في غياب حقوق الإنسان ، أما التنمية فلا يمكن أن تنفصل عن حقوق الإنسان .

كل هذا يجعل العالم اليوم، وهو يعيش المتغيرات التي نعرف في أشد الحاجة إلى ميثاق عالمي جديد قائم على احترام الحق في التنمية للجميع، خاصة بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها

وتوفرت فرصة فريدة للحدّ من التسلح لصالح التنمية الشاملة . وبديهي أن هذه الأوضاع الدولية تنعكس على العالم العربي كما تنعكس على سائر بلدان الجنوب .

3 - انعكاس المتغيرات الدولية على حقوق الإنسان العربي

إذا نظرنا في أوضاع حقوق الإنسان العربي بمفهومها الشامل تبين لنا أن تأثير المتغيرات الدولية عليها قد كانت سلبياته أهم من ايجابياته بكثير .

3 - 1 - ففي الوقت الذي ترفع فيه شعارات الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ، ما زالت فلسطين تعيش تحت وطأة الاستعمار الصهيوني رغم عشرات القرارات الأممية التي مازالت حبرا على ورق منذ قرابة نصف القرن (قرار التقسيم وقرار حقق العودة (194) وقرارات الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة بالقوة (242 و 338) ، إلخ .

وفي ظل هذا الاحتلال تواصل قمع الشعب الفلسطيني وتشريده واغتصاب أراضيه وتوطين اليهود القادمين من كل الأصقاع فيها سنة 1992 وتجويع سكان الأراضي المحتلة كما حدث في غزة إثر حصار طويل . ومع ذلك لا سميع لصوت الشعب الفلسطيني المطالب بحماية دولية ترد عنه غوائل التنكيل والتقتيل .

3 - 2 - وفي لبنان طالبت بعض الدول الغربية بتجريد "حزب الله" من السلاح لوضع حدّ للعنف في هذا البلد العربي وتغض الطرف عن احتلال اسرائيل لجنوب لبنان وتواصل عدوانها عليه .

3 - 3 - وفي العراق ، تواصل الحصار المضروب على شعب بأسره رغم انتفاء الأسباب و لا تتحرك الضمائر بما فيه النقابة لتواصل موت آلاف الأطفال بعد انتهاء الحرب نتيجة نقص التغذية والأدوية بصفة مخالفة للقرارات وللشرعية الدولية ذاتها .

3 - 4 - وفي ليبيا تتواصل المقاطعة الاقتصادية والحصار الجوي والتهديد بتصعيد العقوبات. ورغم أنه لا وجود لأي حجة قانونية على تورّط ليبيا في تفجير طائرتين أمريكية وفرنسية فإن الاتهام قد وجه سياسيا لا عدليا بعد أن سبق توجيهه إلى سوريا وإيران ومع ذلك فإن أصحاب التهمة الذين يريدون أن يكونوا خصما وحكما ، يرفضون تحكيم قضاة محايدين ويعملون على حمل ليبيا بالتهديد ومنطق القوة على تسليم المتهمين بصفة غير شرعية وبشكل لا يمكن لأي بلد من البلدان المطالبة بذلك أن يرضى به لمواطنيه . وهكذا فرضت المقاطعة على الشعب الليبي في شكل قرارات أممية بنفس الأسلوب الذي مورس على العراق .

3 - 5 - وفي ذات الوقت الذي يرفع فيه دوليا شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان ، شجعت بعض الأطراف الغربية استغلال بعض الحركات السياسية للإسلام رغم مجاهرتها قولا وفعلا بمعاداة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذا التناقض إنما ينم عن رغبة خفية في تشويه الإسلام ، وإظهاره في مظهر مزر من التعصب والعنف والرفض لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان خصوصا وهي تكاد تكون غائبة في المجتمعات العربية والإسلامية . هذا فضلا عن أن ركوب السياسة مطية الدين إنما هو أيسر سبيل لإشعال نار الفتنة.

3 - 6 - ومازالت الأوضاع الدولية ومتغيراتها المتلاحقة تفرز إفرازات جديدة غريبة تشد الانتباه وتدعو إلى التأمل والاعتبار.

– فهذه فرنسا قد رفعت شعارا جديدا على لسان رئيسها الاشتراكي ميتران وهو حق التدخل

لأسباب إنسانية . فرنسا هي صاحبة شعار حق التتبع زمن الاستعمار المباشر . وقد سمحت لنفسها بحق تتبع المجاهدين الجزائريين وملاحقتهم في التراب التونسي فكانت من نتائج هذا الموقف مجزرة ساقية سيدي يوسف سنة 1958 .

فهذا الحق الجديد هو إضفاء صبغة إنسانية جديدة على ممارسة استعمارية قديمة ما لم يقنن دوليا وما لم يحط بجميع الضمانات حتى لا يفسح المجال للتجاوزات الانتقائية . ويكفي أن نقارن في هذا المجال بين سرعة التدخل في العراق بتعلة حماية الأكراد شمالا والشيعة جنوبا ، والتدخل في الصومال وكذلك في يوغسلافيا لانقاذ المسلمين من مجازر الصرب في البوسنة والهرسك.

– وهذه الولايات المتحدة قد منحت نفسها حقا جديدا يذكرنا بعهود القرصنة ، وهو حق اختطاف أشخاص من بلدان أخرى لمحاكمتهم . وقد مارست أمريكا هذا الإختطاف منذ جانفي 1990 باختطاف نوريغا حاكم باناما مسخرة 15 ألف جندي لغزو البلاد . وباختطاف أمبرتو الفاريز ماشان المتهم بقتل عونين أمريكيين في المكسيك * ثم ها هي المحكمة العليا في أمريكا تقر في أواسط جوان 1992 مثل هذه الممارسات بمفعول رجعي ، مضفية شرعية متأخرة على هذه القرصنة . وقد وصفت نيويورك تايمز هذا القرار الغريب بأنه موافقة من المحكمة العليا على طبخة أعدّها رجال القانون في إدارة بوش لتشريع "اختطاف الدولة" وهو في نظرها دليل على نزعة القضاء إلى موافقة السلطة التنفيذية ، في حين أن المستشارين في الإدارة الأمريكية كانوا في ما بين 1980 - 1985 يجيبون على مثل هذا الاقتراح بقولهم : ما موقفنا نحن لو أن بلدا آخر قام باختطاف مواطن أمريكي متهم على التراب الأمريكي ؟

إن مثل هذا القرار الخطير يشرّع منطق القوة ويشرع القرصنة الرسمية ويحلّ إرهاب الدولة بدعوى مقاومة الإرهاب الفردي ، وهو يذكر بمنطق الفاشية السابق "الحق في أفواه المدافع" ، وهو آخر الأمر يناقض المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وسيادة القانون وحرمة الدول .

3 - 7 - إن مثل هذه الإفرازات الجديدة لما يسمّى تجاوزا "النظام الدولي الجديد" في حين أنه في الواقع غياب لنظام دولي جديد بهذا الإسم ، تدل على تدهور خطير في الأخلاق الدولية وتفتح المجال لممارسات عديدة أخرى منافية لحقوق الإنسان تستهدف العالم الثالث ، منها بيعه الأدوية الفاسدة أو الممنوعة في الغرب ، وغيرها من التصرفات اللاأخلاقية .

4 - والخلاصة أن المواطن العربي يجد نفسه أمام الأوضاع العربية والدولية المتردية إلى أبعد الحدود ، تنتابه نوازع اليأس والإحباط من جهة ونوازع الثورة على أوضاع مزرية مهينة من ناحية أخرى . بيد أن إرادة الحياة والنضال يجب أن تسود من أجل فرض حقوق الإنسان العربي في وطنه حتى يمكن فرضها على الصعيد الدولي.

لذلك فإن العمل من أجل تنمية حقوق الإنسان وتطويرها يجب أن يكون في ذات الوقت في المستويين الوطني والدولي حتى لا تكون حقوق الإنسان شعارا فارغا وحتى تتكرس واقعا حركيا يتقدم بالإنسان على الدوام . وعلى هذا الأساس ، لا يمكن المفاضلة باسم الأولويات بين مختلف حقوق الإنسان ، فالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء لا يتجزأ من الحق الشامل في التنمية التي تمنح الحق في الحياة كامل معناه . فلا معنى للحياة بدون حدّ أدنى من الحرية والتنمية والكرامة.